

تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية-حالة الجزائر-

Challenges of Islamic windows in conventional banks -the case of Algeria-

محمد الأمين بن كابو¹ ، مناد خديجة²

¹ مخبر تسيير المؤسسات جامعة الجيلالي ليابس الجزائر amine.benkabou@univ-sba.dz

² مخبر تسيير المؤسسات، جامعة الجيلالي ليابس khadidja.mennad@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2022/09/01

تاريخ القبول: 2022/07/02

تاريخ الاستلام: 2022/03/31

مستخلص:

Abstract :

With the official opening up to Islamic banking in Algeria by issuing legal regulations and allowing traditional Public banks to open Islamic windows, which is considered a preliminary step for the traditional banks to practice Islamic banking, which has proven its efficiency and rapid growth across the world, where the applicable regulations found an effective way to mobilize deposits and finance investments.

In our study, we will analyse the most important challenges facing Islamic windows in Algeria, from a lack of legal framing and central bank support, in addition to the lack of specialized tires in this field and the problem of shariaa bodies

Keywords: Islamic Banking; Islamic windows; Central bank; Shariaa bodies.

JEL Classification: ...G21 ; E58 ; G28

في ظل الانفتاح الرسمي على المصرفية الإسلامية في الجزائر عن طريق إصدار تنظيمات قانونية والسماح للبنوك العمومية التقليدية بفتح نوافذ إسلامية، والتي تعتبر خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي الذي أثبت نجاعته ونموه السريع عبر العالم، حيث وجدت فيه الأنظمة المطبقة له وسيلة فعالة لتعبئة الودائع وتمويل الاستثمارات.

فإننا سنقوم في دراستنا هاته بتحليل أهم التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر من نقص في التأطير القانوني ودعم البنك المركزي، بالإضافة إلى نقص الإطارات المتخصصة في هذا المجال وإشكالية الهيئات الشرعية.

الكلمات المفتاحية: المصرفية الإسلامية؛ نوافذ إسلامية؛ البنك المركزي؛ الهيئات الشرعية.

تصنيفات JEL: G28 ; E58 ; G21

مقدمة

شهدت الصيرفة الإسلامية قفزات نوعية وتوسعا وتطورا متسارعا خلال العقود القليلة الماضية، وبناء على بعض الدراسات فإن قطاع المصارف الإسلامية يعتبر من أسرع القطاعات المالية نموا في ظل الإقبال المتزايد عليها من قبل الأفراد والمؤسسات، ولم تقتصر هذه الظاهرة على بلد معين بل شملت العديد من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية وانتقل تساؤل المتتبعين للشأن المصرفي من إمكانية صمود المصرفية الإسلامية أمام نظيرتها الربوية الى تساؤل آخر مفاده هل يمكن للمصرفية الإسلامية أن تكون بديلا للنظام الربوي.

نظرا لهذا التطور الذي حازته الصيرفة الإسلامية، فقد سعت البنوك التقليدية للعمل بهذا النموذج ولو في بعض صوره وتعددت الأسباب في ذلك فبينما كان دافع البعض عقائديا بحتا، كان دافع مصارف أخرى تجاريا صرفا، ويعد فتح النوافذ الإسلامية أحد الصور التي عملت به البنوك التقليدية.

بعد الأزمة المالية التي شهدتها الجزائر جراء تراجع أسعار النفط وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، بدأت السلطات العمومية في الانفتاح أكثر فأكثر على صيغ تمويلية إسلامية وبدائل للنظام الكلاسيكي بغية استقطاب أكبر حجم من رؤوس الأموال وتعبئة مدخرات جديدة وكذا توفير فرص أخرى لتمويل الاستثمار، خاصة بعد فشل جلب الأموال المتداولة في السوق الموازي والمكتنزة في البيوت عبر عملية القرض السندي، فأصدرت التنظيم رقم 02-18 بتاريخ 04 نوفمبر 2018 الذي يحدد قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، ثم صدر بتاريخ 15 مارس 2020 النظام رقم 02-20 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وألغى هذا النظام كل أحكام النظام رقم 02-18، وكان من نتائج هذا الانفتاح الرسمي بداية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية، وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم التحديات التي تواجه عمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية البحث قمنا بصياغة الفرضية التالية:

تواجه النوافذ الإسلامية جملة من التحديات تحد من انتشارها وتطورها، الأمر الذي يفوت على الاقتصاد الجزائري كتلة نقدية تساهم في دفع عجلة التنمية.

اهداف البحث: يهدف البحث إلى معالجة العناصر التالية:

- الإحاطة بالجانب المفاهيمي للنوافذ الإسلامية.

- التطرق لتجربة الجزائر مع المصرفية الإسلامية عموما والنوافذ الإسلامية خصوصا.
- التعرف على التحديات التي تمنع تعزيز انتشار وتطور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.
- منهجية البحث: اعتمدنا في هاته الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى إبراز أهم التحديات التي تواجهها النوافذ الإسلامية واقتراح.
- هيكل الدراسة: بغية الإمام بالموضوع محل الدراسة وعلى ضوء الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية على النحو التالي:
- ✓ المحور الأول: دراسة الإطار النظري للنوافذ الإسلامية.
- ✓ المحور الثاني: لمحة تاريخية عن الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالإضافة إلى استعراض بعض النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية
- ✓ المحور الثالث: تحليل أهم التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.

1- الإطار النظري للنوافذ الإسلامية:

1-1 ماهية النوافذ الإسلامية:

لقد تعددت التسميات التي تعرف النوافذ الإسلامية حيث عرفها البعض على أنها تلك الفروع التي تنتمي للمصارف الربوية، وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبق الأحكام الشرعية الإسلامية (شحاتة، 2001، صفحة 33)

كما يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية (مصطفى ابراهيم، 2006، صفحة 11)

كما تعرف أيضا على أنها تلك الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات الإسلامية، كما يطلق على النوافذ الإسلامية بظاهرة النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية (زهير حافظ، 1996، صفحة 55).

كما عرفها مجلس الخدمات الإسلامية عمليات النوافذ الإسلامية كجزء من مؤسسات الخدمات المالية التقليدية والتي تكون فرعا لتلك المؤسسة او وحدة متخصصة تابعة لها، توفر كل من خدمات إدارة الصناديق أو حسابات الاستثمار، والتمويل والاستثمار المتفق مع أحكام

الشريعة الإسلامية ومبادئها، ومن حيث المبدأ تكون النوافذ مستقلة بذاتها من حيث الوساطة متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، إذ يتم استثمار أموال الصناديق من موجودات متفقة مع الشريعة الإسلامية (مجلس الخدمات الإسلامية، 2007، صفحة 21).

2-1 أسباب نشأة النوافذ الإسلامية:

هناك أسباب متعددة لنشأة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ولكنها تختلف من مصرف لآخر، ويمكن حصرها فيما يلي. (حفصي، 2017، صفحة 192)

- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية.
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف الربوية.
- الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.
- التزايد المستمر في أعداد المسلمين في الدول الغربية جعل الغرب يفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية للاستفادة من أموال المسلمين.
- جلب المزيد من رؤوس الأموال من قبل البنوك التقليدية وذلك بفتح النوافذ الإسلامية.

3-1 متطلبات فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية:

تتطلب عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية، والتي تتمثل فيما يلي (مفتاح و معارفي، 2014، الصفحات 153-154):

1-3-1 متطلبات قانونية:

تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية عن عقد التأسيس.
- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها.

- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، الأثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.

2-3-1 متطلبات شرعية:

- تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي:
- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية.
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.
- إلغاء المعاملات المخالفة للشرعية الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة.

3-3-1 متطلبات إدارية:

- يتم الأخذ بالإجراءات الإدارية لفتح النافذة الإسلامية بعد تحقق المتطلبات القانونية والشرعية، وللشروع في ذلك يجب توفر المتطلبات الإدارية التالية:
- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا.
- تعيين لجنة لإدارة عملية فتح النوافذ والتحول.
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

4-1 الحكم الشرعي للنوافذ الإسلامية:

اهتمت آراء المهتمين بقضايا صناعة المالية الإسلامية في إنشاء المصارف التقليدية لنوافذ إسلامية تخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد تباينت تلك الآراء ووجهات النظر بين مؤيد وعارض ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

1-4-1 المؤيدون لفتح النوافذ الإسلامية:

يرى المؤيدون بأن إنشاء النوافذ البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية يعتبر اعترافا عمليا بنجاح النظام المصرفي الإسلامي، وأن تلك النوافذ الإسلامية تعتبر مكسبا دعائيا قويا للمصارف الإسلامية، واعترافا بجدوى قيام وحدات مصرفية تعمل وفقا للمنهج الإسلامي وبعيدا عن التعامل بسعر الفائدة المصرفية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع النوافذ

الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بشرط التزام تلك الفروع بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها، مستدلين على ذلك بما يلي:

1. إن فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية تعتبر وسيلة من وسائل محاربة الربا.
2. إن النوافذ الإسلامية يمكن أن تكون بديلا عمليا في الوقت الحاضر نظرا لصعوبة الحصول على تراخيص جديدة بإنشاء المصارف الإسلامية في بعض الدول.
3. ستدعم الخبرة المتراكمة في البنوك التقليدية تقديم خدمات المصرفية الإسلامية، وأن النجاح في هذه التجربة قد يغري أصحاب البنوك التقليدية بالتحول كلية إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.
4. إن فتح النوافذ الإسلامية تعتبر خطوة إيجابية للتدرج في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي ويحفز البنوك التقليدية نحو التحول الكلي أو الجزئي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
5. فتح نوافذ مصرفية إسلامية داخل البنوك التقليدية يعد اعترافا بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي.
6. وجود نوافذ وإدارات إسلامية داخل البنك التقليدي قد يشجع على التعايش المشترك بين النظامين الإسلامي والتقليدي.

2-4-1 المعارضون لفتح النوافذ الإسلامية:

ويميل معظم القائلين بهذا الرأي إلى عدم جواز التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك والمؤسسات التقليدية، وذلك للأسباب التالية:

1. ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن النوافذ الإسلامية إنما هي وسيلة جديدة لخداع الناس واستنزاف أموالهم دون أن يرتبط ذلك بقناعة تامة وأكيدة بالمنهج الإسلامي، كما أن تلك النوافذ الإسلامية ما هي إلا وسيلة أرادت بها البنوك التقليدية جذب حصة من حجم سوق العمل المصرفي الإسلامي المتزايد النمو، ويستدلون على ذلك بما يلي:

قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين* فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) البقرة: 279/278.

وقوله تعالى: (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون) البقرة 85. ووجه الاستدلال من الآية الكريمة أن على المسلم أن يأخذ الدين جملة بكامله، فهو كل لا يتجزأ، فلا يقبل من المسلم المعترف بحرمة التعامل بالربا الاستمرار فيه، وهذا ينطبق على البنوك التقليدية، فلا يقبل منها أن تطبق حكم الله والمتمثل في النوافذ الإسلامية، بينما تركه في جانب آخر.

2. إن النافذة الإسلامية هي في حقيقة الأمر تابعة للبنك التقليدي، والقاعدة الفقهية تقول "التابع تابع"، وبناء على ذلك فإنه يحكم على الفرع أو النافذة بما يحكم على الأصل.

3. إن التعامل مع النوافذ الإسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالأموال الحرام وصعوبة فصل تلك الأموال وذلك لاختلاف طبيعة العمل بينهما، وفي ذلك إعانة على له على الربا.

4. إن ازدواجية النظام في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية لا تعكس وضوحا في التصور ولا اعتبار للموقف الشرعي من قضية الربا.

5. التخوف أن يؤدي ذلك إلى عدم سلامة التطبيق العملي للصيرفة الإسلامية.

6. التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تأخر إنشاء مصارف إسلامية جديدة بل يشكل تهديدا للبنوك الإسلامية ذاتها ويميل معظم القائلين بهذا الرأي إلى عدم جواز التعامل مع النوافذ المصرفية الإسلامية التابعة للمصارف الربوية.

3-4-1 القائلون بالتعامل مع النوافذ الإسلامية للضرورة:

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية قد يؤدي إلى دعم وإعانة هذه المصارف وفي ذلك دعم وإعانة للباطل واستمرارا له، إلا أنه في حالة وجود البديل الشرعي فإن التعامل مع الك النوافذ الإسلامية يكون للضرورة، أي في حالة عدم وجود مصارف إسلامية أو أي بديل شرعي آخر، فإذا احتاج المسلم للخدمات المصرفية كإيداع الأموال للحفاظ عليها من الضياع أو السرقة أو غير ذلك من الخدمات ولم يجد مصرفا يتعامل معه، فإنه يكون في حكم المضطر، وفي هذه الحالة يمكن له التعامل مع النوافذ الإسلامية، واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي :

1. قوله تعالى: (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم) النحل 115، ووجه الدلالة أن المسلم إذا احتاج لبعض الخدمات المصرفية الإسلامية ولم يجد مصرفا إسلاميا يتعامل معه فإنه ينطبق عليه حكم المضطر.
2. إن التعامل مع نافذة إسلامية، في حالة عدم وجود المصرف الإسلامي، أفضل من التعامل مع مصرف ربوي بحت.
3. قد يؤدي عدم التعامل مع النوافذ الإسلامية إلا في حالة الضرورة إلى حث المصارف الربوية للتحويل السريع والكامل إلى مصارف إسلامية.

2- واقع فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر:

1-2 الجذور التاريخية للصيرفة الإسلامية في الجزائر:

ما نصت عليه المؤلفات والكتابات عن تاريخ الاقتصاد الإسلامي، يرجع الفضل في إنشاء المصارف الإسلامية إلى تجربة بنوك الادخار في مصر وباكستان في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، ولكن كتب ومخطوطات علماء الجزائر ترجع بفكرة الإنشاء إلى نهاية العشرينيات، حيث تظهر مقالة يرجع تاريخها إلى عام 1928م الدعوة إلى إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر وفق قواعد الفقه الإسلامي وقد أسقرت هاته الدعوة إلى محاولة إنشاء مصرف إسلامي، أواخر عام 1929م تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" حيث تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأس ماله لكن وجود الجزائر ذلك الوقت تحت نير الاحتلال الفرنسي حال دون تحقيق هذا الهدف، وكتب المقالة الشيخ إبراهيم أبو اليقظان ونشرت في صحيفة واد ميزاب بتاريخ 29 يونيو 1928م تحت عنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي" وهذا مقتطف منها:

"ولن يمكن لأحد أن يوسع من نطاق دكانه، أو مستودعه، أو مصنعه، أو مزرعته، أو مشروعه الاقتصادي ليدبرله من الخيرات ما يقوم بالأعمال الكبيرة إلا إذا ارتطم في حمأة الربا، ولن يقدر أن يدير دفعة مشروعه كما يريد الوقت والعصر الحاضر إلا إذا ارتقى في أحضان المصارف الأجنبية. والقوت كما قيل بذر الأعمال، فإذا كان القوت حلالا، كان العمل صالحا، وإذا كان حراما، كان العمل طالعا. وحيث كان الرجوع إلى الحياة الأولى من ضروب المستحيل، وحيث لا محيص لنا من مجارة ظروف الزمان والمكان، محافظة على وجودنا وكياننا، وحيث لا سبيل إلى تلك المجارة إلا بتوسيع نطاق أعمالنا ومشاريعنا في هذه الحياة، وحيث لا يمكننا ذلك إلا برؤوس أموال كبيرة، وحيث إننا لا نملك منابعها ولا نجد لها إلا في مصارف أجنبية. وحيث لا نتوصل إلى هذه إلا بطرق المراهبة المحرمة في شرعنا بنص الكتاب والسنة ونحن نؤمن بما

ففيما أنه حق من عند الله، فإنه يجب على قادة هاته الأمة ومفكرها وعلمائها أن يتبادلوا الرأي في وجه الحل لهذا المشكل، ولا يسوغ الجرم والسكوت عنه والأمة كما نراها مرتطمة في حريق الربا، مرتمية في أحضان المصارف الأجنبية...وأنا أدلي برأي هنا عله يكون فاتحة البحث ونواة التفكير أمام الباحثين والمفكرين. إن وجه الحل لهذه المشكلة هو أن يقوم بعض متنوري الأمة بفتح مصرف أهلي يؤسس على القواعد الإسلامية المقررة في الفقه الإسلامي ويسير بأساليب البنوك العصرية برؤوس أموال المثرين من المسلمين في عاصمة الجزائر أو قسنطينة (بلعباس، 2013، صفحة ص37)

وعلى الرغم من نيل الجزائر لحريتها سنة 1962 إلا أن العمل المصرفي الإسلامي لم يظهر إلى الوجود إلا في مطلع التسعينات من القرن الماضي وجاء ذلك متأخرا نسبيا مقارنة بدول عربية وإسلامية، حيث تم إنشاء أول مصرف إسلامي وهو بنك البركة الجزائري سنة 1991 ثم بنك السلام سنة 2008 وتم إنشاء بعض النوافذ الإسلامية في البنوك الخاصة ثم العمومية بعد إصدار التنظيم 02-20.

بقيت هذه البنوك تعمل في ظل غياب أي نص قانوني يرخّص لعمل البنوك الإسلامية حيث إن مراجعة القوانين المنظمة للعمل المصرفي في الجزائر تبين عدم الإشارة صراحة للبنوك الإسلامية سواء من خلال قانون النقد والائتمان 90-10 أو الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم كما أن الأمر 03-10 جاء ليوضح شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وكيفية تنظيم عمليات جميع البنوك العاملة على التراب الجزائري.

توقيع اتفاقية بين بنك الجزائر وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية :AAIOFI

تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فبراير 1990م في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في 27 مارس 1991م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة الى الربح. وتهدف الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر وتطبيقاته عن طريق: التدريب، وعقد الندوات، وإصدار النشرات الدورية، وإعداد الأبحاث...وغير ذلك من الوسائل، وإعداد وإصدار وتفسير ومراجعة وتعديا معايير المحاسبة والمراجعة لتلك المؤسسات، وذلك بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي هي التنظيم الشامل لجميع مناحي الحياة، وبما يلائم البيئة التي تنشأ

ففيها تلك المؤسسات وينبغي ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تصدر عنها، وتشجعهم على الاستثمار والإبداع لديها والاستفادة من خدماتها. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، 2017، صفحة 21).

في إطار تعزيز الصيرفة الإسلامية وسوق التمويل الإسلامي في الجزائر وقع بنك الجزائر بتاريخ 18-01-2022 مذكرة تفاهم مع هيئة "أيو في" حيث تسعى السلطات النقدية الجزائرية من وراء هاته الاتفاقية أن تتمكن من اتباع وتكييف معايير الهيئة لصالح العمل المالي الإسلامي نظرا لخبرة هذه الأخيرة في تطوير معايير الشريعة، المحاسبة، التدقيق، الحوكمة والأخلاق لصالح الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية وسيعمل الطرفان في المجالات ذات الاهتمام المشترك التي تدعم تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر وهو ما يشمل "التبادل الفعال للمعلومات، تنفيذ برامج بناء القدرات المشتركة في الجزائر والمتعلقة بمعايير هيئة أيو في، فضلا عن استضافة الفعاليات والأنشطة لتعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي في السوق المحلية لصالح مختلف المعنيين بما في ذلك المهنيين العاملين في المجال التنظيمي والإشرافي في البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الأكاديميين وعلماء الشريعة وغيرهم (بنك الجزائر، 2022)

2-2 لمحة عن النوافذ الإسلامية في الجزائر.

رخصت السلطات النقدية والإشرافية في الجزائر لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مالية إسلامية عبر النوافذ الإسلامية بالتوازي مع تقديمه لخدمات مصرفية تقليدية ومن بين هذه البنوك:

1-2-2 بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائرHousingbank

تم تأسيس بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر عام 2003 برأس مال بلغ 10 مليار دينار ثم تم رفعه الى 15 مليار دينار جزائري، ويعتبر كضلع لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني حيث تبلغ حصته فيه 85% وتبلغ حصة الشركة العربية الليبية للاستثمار الأجنبي القابضة-الجزائر 15%.

يقدم بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر مجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية في السوق الجزائري لعملائه في قطاعي الأفراد والشركات والذي يعمل على خدمتهم من خلال 07 فروع موجودة حاليا.

يقدم بنك الإسكان الجزائر منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية متمثلة في : المrabحة، بيع السلم، الإستصناع بالإضافة إلى سندات الاستثمار، الودائع لأجل، حسابات

الادخار، وهذا عبر نافذة المعاملات الإسلامية التابعة لإدارة الخدمات الإسلامية كإدارة مستقلة تظهر ضمن الهيكل التنظيمي للبنك.

2-2-2 بنك الخليج الجزائري AGB

تأسس في 15 ديسمبر 2003، بموجب القانون الجزائري برأسمال قدره 10 مليار دج، يملكها ثلاث بنوك هي بنك برقان الدولي، بنك تونس الدولي، والبنك الأردني الكويتي وهي بنوك تنتمي الى مجموعة مشاريع الكويت القابضة، بدأ البنك نشاطه في 2004 وله اليوم 61 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني ورأس ماله حاليا 20 مليار دينار جزائري يقدم منتجات إسلامية للخواص، المهنيين والمؤسسات تتمثل في:

- المراجعة.
- بيع السلم.
- أذونات الخزينة التشاركية.
- ودائع تشاركية لأجل.

3-2-2 بنك تراست الجزائر (TBA)

بنك برأس مال خاص وفق القانون الجزائري، تأسس سنة 2003م برأس مال أولي قدره 750 مليون دينار ثم ارتفع عام 2012 إلى 13 مليار دينار جزائري (Trust Bank Algeria, 2019)، أطلق بنك تراست الجزائر نوافذ إسلامية توفر لعملائه حلولاً تمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل صيغة المراجعة وحساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه، وفي 17 ماي 2018 أطلق صيغة الإجارة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال منتجها الجديد «TRUST IJAR» (Trust Bank Algeria, 2019, p. 40)

4-2-2 البنك الوطني الجزائري:

أطلق البنك الوطني الجزائري مجموعة من صيغ الادخار والتمويل، الموافقة للشريعة الإسلامية والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، حيث بلغ مجموع هاته المنتجات 09 عروض موجهة لمختلف فئات المجتمع من أفراد، مؤسسات ومهنيين، وكانت الانطلاقة الرسمية لتسويق هاته المنتجات بتاريخ 2020/08/04 على مستوى وكالة ديدوش مراد بالعاصمة بحضور رسمي مما يعكس الأهمية التي توليها الدولة الجزائرية من أجل تعزيز نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر قصد إعطاء حركية للسوق المالية الوطنية والدفع بعجلة التنمية.

3-2 الإطار القانوني والتنظيمي:

إن المتتبع للقوانين المنظمة للعمل المصرفي في الجزائر والصادرة قبل سنة 2018، لا يجد أي إشارة لمفهوم المصرفية الإسلامية، إذ لم ينص قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 الموافق لـ 19 رمضان 1410هـ، ولا الأوامر المعدلة له المتعلقة بالأمر رقم 3-11 الخاص بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 26 أوت 2003م الموافق لـ 27 جمادى الثانية 1324هـ، والنظام رقم 03-09 الخاص بالقواعد العامة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية الصادر بتاريخ 26 ماي 2009م الموافق لـ 01 جمادى الثانية 1430هـ، وكذلك الأمر رقم 03-10 المؤرخ في 26 أوت 2010م الموافق لـ 16 رمضان 1431هـ والمتعلق بالنقد والقرض.

ثم بعد الأزمة المالية التي شهدتها الجزائر جراء تراجع أسعار النفط و تداعياتها على الاقتصاد الوطني، بدأت السلطات العمومية في الانفتاح أكثر فأكثر على صيغ تمويلية إسلامية وبدائل للنظام الكلاسيكي بغية استقطاب أكبر حجم من رؤوس الأموال وتعبئة مدخرات جديدة وكذا توفير فرص أخرى لتمويل الاستثمار، خاصة بعد فشل جلب الأموال المتداولة في السوق الموازي و المكتنزة في البيوت عبر عملية القرض السندي، فأصدرت ضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادرة في 09 ديسمبر 2018 النظام رقم 2-18 المؤرخ في 04-11-2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية والذي يقع في 12 مادة، إذ يعتبر هذا النظام أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

ولتشجيع أكبر للصيرفة الإسلامية بغرض استقطاب حجم أكبر من الودائع والمدخرات قامت السلطات بإلغاء هذا النظام وإصدار آخر جديد وهو النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق لـ 15 مارس 2020 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 2020، والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والذي يقع في 24 مادة.

ثم إصدار تعليمة تفسر مواد النظام السابق وهي التعليمية رقم 03-2020 والمؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

وقصد توفير معاملة جبائية متكافئة مع العمليات المصرفية التقليدية تم إصدار الأمر رقم 21-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق لـ 08 يونيو سنة 2021م، يتضمن قانون المالية

التكميلي لسنة 2021 الذي كان هدفه التركيز على مبدأ الحياد الضريبي بالنسبة لمنتجات الصيرفة الإسلامية وأهم ما جاء به:

- تحفيزات جبائية فيما يخص الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في إطار صيغ التمويل الإسلامي المربحة والإجارة المنتهية بالتمليك.
- تغيير في نمط الإهلاك بالنسبة لعقد الإجارة حيث يتم حساب الإهلاك على أساس مرحلة تساوي مدة عقد الإجارة.
- تحديد الوعاء الخاضع للرسم على النشاط المهني.
- تعديل قانون التسجيل في إطار عمليات بيع ونقل ملكية العقارات المنجزة وفق عقدي المربحة والإجارة المنتهية بالتمليك.
- بالنسبة للرسوم على رقم الأعمال قد تم إعفاء العمليات البنكية للصيرفة الإسلامية بصيغ المربحة والإستصناع والإجارة المنتهية بالتمليك، وعمليات الاقتناء المنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في إطار صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك من الرسم على القيمة المضافة، كما تم تحديد وعاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لصيغة المربحة والذي يتكون من هامش الربح المتفق عليه مسبقا في العقد.

4-2 خطوات إنشاء نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية: (جعفر هني، 2007، صفحة 105)

هناك خمس خطوات أساسية لاعتماد النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية وفق الآتي:

- موافقة بنك الجزائر: خلال الملتقى الأول للتمويل الإسلامي الذي عقد بالجزائر كشف آنذاك المشاركون أن بنك الجزائر يدرس مجموعة من المقترحات تحضيراً للسماح للمصارف والمؤسسات المالية العمومية والخاصة العاملة في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي على مستوى المصارف التقليدية من أجل تمكين شريحة واسعة من المواطنين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من المنتجات المالية المختلفة المطروحة في الساحة المالية.

- تخصيص رأس مال مستقل معروف المصدر وبعيد عن شبهة الربا: بغية إبعاد أية شبهة لاختلاط رأس مال النافذة الإسلامية برأس المال المصرف التقليدي الذي تفتح فيه، وتعزيزا للجانب الشرعي في الموضوع يكون من الأفضل تحديد مسبقا رأس المال للنافذة يكون مستقلا ويكون معروف المصدر بعيدا عن أية احتمالات لكونه وسيلة لغسل الأموال أو نتاجا لأية تعاملات مشبوهة قانونا، فضلا عن ضرورة الابتعاد عن أية شبهة غير شرعية وخاصة شبهة الربا.
- تعديل عقد أو قانون تأسيس المصرف التقليدي: إذا كان المصرف خاصا يجب تعديل عقد تأسيسه بحيث يصبح ملائما لممارسة النافذة المرجو فتحها لخدمات الصيرفة الإسلامية وعدم قيامها بأية أعمال ربوية أما إذا كان المصرف عاما فيجب تعديل قانون إنشائه ليناسب وجود النافذة الإسلامية ضمن هيكله الإداري وتعاملاته المصرفية الإسلامية واختصاصها بتقديم المنتجات الإسلامية البحتة.
- ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية: تقوم النافذة الإسلامية بممارسة كافة الأنشطة المسموح بها للمصارف الإسلامية والابتعاد عن كل ما يحظر على هذه المصارف بعد أن يثبت في عقد تأسيس المصرف التقليدي أو قانون إنشائه وجوب ممارسة النافذة الإسلامية فيه للخدمات المصرفية التي تميزها الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا أو الفوائد بأية صورة من الصور.
- وجود التنظيم الإداري المؤهل: ينبغي على المصرف التقليدي إيجاد تنظيم إداري خاص بالنافذة الإسلامية ضمن هيكلية المصرف الأم يتضمن اعتبار النافذة قسما أو شعبة أو وحدة إدارية مرتبطة بالمصرف لها تقسيمات داخلية يرأسها مدير يقف على رأس كادر إداري مؤهل ومدرب ليكسب خبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية عن طريق إشراكهم في دورات تدريبية نظرية وعملية في تقديم تلك الخدمات وعدم الاعتماد على موظفين وعاملين ليس لديهم أية فكرة عن المنتجات الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية.

3- تحديات إنشاء نوافذ إسلامية في الجزائر:

تنشط النوافذ الإسلامية ومعها البنوك الإسلامية في ظل واقع مليء بالصعوبات والمخاطر تحول دون انتشارها ونموها والتوسيع في منتجاتها البنكية ويمكن إجمال أهم المعوقات والتحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر فيما يلي:

1-3 البيئة القانونية:

من أهم ما تحتاجه البنوك الإسلامية في الجزائر هو إيجاد الإطار القانوني الملائم لعملها فبالرغم من صدور التنظيم رقم 20-02 المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والذي ساهم في رفع الحصار عن المعاملات المالية الإسلامية في الجزائر إلا أنه يبقى غير كاف فالبنوك الإسلامية عموما والنوافذ الإسلامية تختلف في طبيعة عملها عن البنوك التقليدية وبالتالي قصور بعض القوانين على معالجة مهمة هذه البنوك في تحقيق متطلبات عملائها في تطبيق صيغ التمويل اللاربوية، فوجود إطار قانوني خاص بها يساهم في توفير بيئة مصرفية ملائمة لنشاط هاته المؤسسات. من المعلوم أن القانون الذي ينظم عمل البنوك حاليا في الجزائر هو الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض والذي لا يتضمن مواد خاصة بتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر والذي يقول عنه الخبراء أنه لا يتسع لاحتضان المؤسسات المالية الإسلامية.

كما أن القانون التجاري يعتبر أحد معيقات تطور الصيرفة الإسلامية في حالة ما إذا أراد البنك الإسلامي استثمار جزء من أمواله في الصكوك الإسلامية فالقانون التجاري الجزائري لا يعترف بأداة مالية اسمها الصكوك الإسلامية ولا يتيح إصدار صكوك الاستثمار بصفتهما تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة ومشاعة في أعيان أو منافع أو خدمات، أو حصص في شركات دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين، فالقيم المنقولة التي يتيح القانون لشركات الأسهم إصدارها هي إما أسهم (وهي لا تشكل بديلا عن الصكوك بجميع أنواعها) أو سندات بفائدة ربوية محرمة (ناصر، 2019، صفحة 6).

2-3 نقص في الموارد البشرية المؤهلة:

العنصر البشري المتخصص و المتكون يساهم في المعرفة الكاملة بأصول المعاملات الإسلامية و التأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار و الخدمات المالية الإسلامية، مما يساعد على إزالة الكثير من الثغرات و معالجة الخلل الذي يصيب كثيرا من البنوك الإسلامية و هو ما يكاد ينعدم في الواقع الجزائري و لعل اهم الأسباب هو غياب مراكز تعليم و تدريب متخصصة في العلوم المصرفية الإسلامية، التأخر في إدراج تخصصات المالية الإسلامية على مستوى كليات الاقتصاد الجزائرية، عدم الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية و الدولية مثل منشورات المواقع المتخصصة على شبكة الانترنت خاصة منها منشورات المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

بالبحرين، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا.

إن تأهيل الكوادر المصرفية الإسلامية يتطلب توافر خبرات مزدوجة متمثلة في:

- المعرفة الفنية المصرفية: ففهم الصناعة المصرفية شرط أساسي للعمل في هذا الميدان الذي يفرض على الموظف فيه الإلمام بجميع القوانين التي تنظم هذا العمل بالإضافة الى التحكم في التقنيات المصرفية.

- الحد الأدنى من العلم الشرعي: حتى يكون الموظف سنداً في توطين المصرفية الإسلامية وتكون له فكرة عن المنتجات المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية.

إن ارتكاب الأخطاء من طرف العاملين في البنك الإسلامي، خاصة في ظل جهلهم بالضوابط الشرعية للمعاملات، وفي ظل عدم وجود تدقيق شرعي صارم، من شأنه أن يمس بسمعة البنك، ويهز من ثقة العملاء فيه، في ظل منافسة قوية في السوق من طرف البنوك التقليدية. (ناصر، 2017، صفحة 7)

3-3 معوقات ذات علاقة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التقليدية التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية فمما جنباً إلى جنب مع المصرفية التقليدية لا تعطي انتباهاً كافياً لأمرين هامين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

- التباطؤ أحياناً في تلبية احتياجات العمل المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء (السرحي، 2010، الصفحات 19-20).

3-4 علاقة الشبائيك الإسلامية مع البنك المركزي:

تواجه البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية العديد من المشاكل في علاقتها بالبنك المركزي بسبب طبيعة عمل هاته الأخيرة، ويمكن حصرها في النقاط التالية (بن حدو، 2021، صفحة 39):

- تطبق البنوك المركزية على البنوك الإسلامية نفس نسبة السيولة برغم من اختلاف مكونات بسط النسبة، والبنوك الإسلامية لا تتعامل بالسندات، وهي إحدى مكونات بسط النسبة واعتبار الأسهم ضمن مكونات بسط النسبة يكون بديلا للسندات، كما أنها تحقق مطلب الأمان واليسر المالي في إدارة الأموال في البنك.
- تطبيق البنوك المركزية (بنوك الدولة) على البنوك الإسلامية نفس نسبة الاحتياطي الإجمالي القانوني.
- صعوبة الحصول على تمويل من البنك المركزي عند الحاجة، ولهذا يتطلب منه وضع أمواله بصيغة المضاربة مع البنك الإسلامي على أن يأخذ هامش ربح يختلف عن هامش بقية الزبائن حتى يبقى هامشا للبنك الإسلامي.
- عدم استفادة البنوك الإسلامية من إعادة الخصم، حيث أن هذه الأداة تتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية وذلك لأنها من الربا المحرمة شرعا.

5-3 علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك:

ويشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما يلي:

1-5-3 التبعية وعدم الاستقلال التام:

من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الإسلامية، أن هذه النوافذ كما تبين في السابق أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية (حامد، 2003، صفحة 05).

2-5-3 اختلاط الأموال:

من ضمن الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تخلق كثيرا للهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيس الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه (لدغم، 2006، صفحة 121).

6-3 تحدي الالتزام بالرقابة الشرعية وبالتدقيق الشرعي المستقل:

إذا كانت المصارف التقليدية لا تتطلب في عملها إنشاء هيئات رقابة شرعية كذلك يرجع إلى أنها ليست لها أية أهداف دينية أو شرعية، أما المصارف والنوافذ الإسلامية فيقف على رأس أهدافها الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية ومن أهم عناصرها وجود هيئة رقابة شرعية وهو ما يتوفر حالياً لدى البنوك التقليدية التي لها نوافذ إسلامية.

وتعني الرقابة الشرعية التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المصرفية لقواعد الشريعة الإسلامية وفقاً لفتاوى صادرة عن جهة الفتوى، وتتكون الرقابة الشرعية في الأصل من ثلاث هيئات:

- الأولى هيئة الرقابة الشرعية التي تتولى إصدار الفتاوى نظرياً.
- الثانية هيئة التدقيق الشرعي التي تتولى متابعة تنفيذ فتاوى هيئة الرقابة الشرعية عملياً.
- والثالثة هيئة عليا بالبنك المركزي تكون بمثابة المحكمة العليا لجميع هيئات الرقابة الشرعية في جميع المصارف والفروع والنوافذ الإسلامية في البلاد (قطان، 2008، الصفحات 2-3) والتي أغفل المشرع الجزائري الأخذ بها وعوضها "باليئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى.

من بين التحديات التي تواجهها الرقابة الشرعية هي عدم تفرغ أعضاء الهيئات الشرعية لأعمال الرقابة الشرعية في المؤسسات التي يعملون بها، فهم إما أساتذة جامعيون مكلفين بالتدريس في جامعاتهم وكثير منهم إلى جانب ذلك هم أعضاء في العديد من الهيئات الشرعية مما يؤدي إلى غياب المتابعة و الرقابة المستمرة على عمل النوافذ والمصارف الإسلامية، كما أن غياب هيئة للتدقيق الشرعي التي مهمتها فحص وتقييم مدى مطابقة عمليات البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى زعزعة الثقة في نفوس المتعاملين مع هاته النوافذ الإسلامية، إضافة إلى غياب هيئة رقابة شرعية مركزية ضمن هيكل البنك المركزي الذي يعتبر بنك البنوك وله قوة إقناع علميا ينقص من دور وكفاءة التدقيق الشرعي الخارجي خاصة وأن قرارات البنك المركزي مقدرة وملزمة ولا يمكن تجاوزها.

3-7 نقص الاهتمام بالتسويق للعمل المصرفي الإسلامي:

يمكن للتسويق الإعلاني والتعريف بقواعد ومبادئ العمل المصرفي الإسلامي أن يكون في صالح البنوك الإسلامية التي تخوض منافسة شرسة مع البنوك التقليدية، خاصة وأن فئة واسعة من الجمهور تحمل الكثير من المفاهيم الخاطئة عن المصرفية الإسلامية والتي يعتقد كثير من

الناس أنها لا تختلف في بعض المعاملات عن المصرفية الربوية ، إذ يرون أنه لا توجد فروق جوهرية بين المنتجات الإسلامية وغيرها كما أن هناك انتقادات لعدد الممارسات ، وينشأ هذا الشعور لدى العملاء غالبا من عدم الالتزام الديني الكامل من قبل العاملين في المؤسسات المصرفية الإسلامية وقصور المؤسسات المصرفية الإسلامية في تثقيف وتبيان أساليب عملها للجمهور.

الخلاصة

أصبح لزاما على البنوك التقليدية مسيرة الانفتاح الرسمي للحكومة على الصيرفة الإسلامية من أجل تعبئة المدخرات المالية وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية، و من أجل تنويع مصادر التمويل للاقتصاد الوطني، واستجابة لرغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري التي تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية، لكن تبقى هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون أخذ الصيرفة الإسلامية عموما والنوافذ الإسلامية خصوصا مكانتها التي تستحقها، وعليه وجب العمل على تذليل هاته الصعوبات بتضافر الجهود سواء من الأفراد، القطاع الخاص او الجهات الرسمية، ويمكن أن نقدم من خلال دراستنا مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساعد السلطات النقدية في مواجهة هاته التحديات ونذكر منها:

- ضرورة إيجاد إطار قانوني أقوى لحل كل المعوقات التي تكبح تطور الصيرفة الإسلامية، إما بوضع قانون خاص بالبنوك الإسلامية أو تعديل قانون النقد والائتمان ليتضمن مواد خاصة بتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية كي يستطيع البنك المركزي اشتقاق التنظيمات والتعليمات التي تساعد على تطبيق أدوات الإشراف والرقابة الملائمة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية.
- تعديل القانون التجاري ومزيد من التعديلات على القوانين الجبائية.
- العمل على الفصل المالي والإداري لأنشطة النافذة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك لكسب ثقة العملاء.
- الاستعجال في تبني بنك الجزائر لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI وإلزام البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية على تبنيها.
- إقامة مراكز بحوث متخصصة في الدراسات والبحوث التطبيقية التي تتعلق بتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية.

- توفير الرقابة الشرعية للبنوك بهيئاتها الثلاث (هيئة رقابة شرعية، تدقيق شرعي داخلي، تدقيق شرعي خارجي ممثل في البنك المركزي أو شركات تدقيق شرعي خاصة)، من أجل كسب ثقة العملاء حول موافقة هاته النوافذ لأحكام الشريعة الإسلامية.
- العمل على تنوير العملاء بالطبيعة الخاصة للعمل المصرفي الإسلامي عن طريق إظهار ميزاته وآلياته ووسائله ومنتجاته حتى تنجلي الصورة الذهنية غير الصافية حول البنوك الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

Trust Bank Algeria. (2019). *rapport annuel*.

السرحي، ل. (2010). مؤتمر المصارف الإسلامية اليمينة الواقع وآفاق المستقبل. *الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ظوابط التأسيس وعوامل النجاح*. اليمن.

بلعباس، ع. ا. (2013). صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينيات القرن الماضي (ا. ا. والتدريب، Éd.), *دراسات إقتصادية إسلامية*. 19(02), p. 37.

بن حدو، ف. (2021). نوفمبر. (البنك المركزي الإسلامي وأدوات سياسته النقدية. *مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية*. 39, p. 114,

بنك الجزائر- <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique18012022.pdf>. (2022, 01 18). Récupéré sur <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique18012022.pdf>

جعفر هني، م. (2007). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*. 105, p.

حامد، ح. (2003). المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات الإسلامية. *الهيئات الشرعية بين الأخطاء والمخالفات الشرعية في المصارف الإسلامية ومدى تأثيره على الصيرفة الإسلامية*. البحرين.

حفصي، ع. (2017). جانفي. (مفهوم النوافذ الإسلامية وظوابطها الشرعية. *مجلة الدراسات الإسلامية*. 192, p. (08),

- زهير حافظ، ع. (1996). رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية. *مجلة الأموال*, p. (01), 55.
- شحاتة، ح. (2001). *الظوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية* (ب. د. الإسلامي (Éd.), *مجلة الاقتصاد الإسلامي*, p. 33 ,
- قطان، م. (2008). المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات العالمية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. *هيئات الرقابة الشرعية-اختيار أعضائها وظوابطها*. البحرين.
- لدغم، ج. (2006). إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية. *دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية*. فلسطين.
- مجلس الخدمات الإسلامية. (2007). *الإرشادات المتعلقة الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية* *علا مؤسسات التأمين الإسلامية/ التكافل وصناديق الإستثمار المالية، ديسمبر*.
- مصطفى إبراهيم، م. (2006). *تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية*. القاهرة: الجامعة الأمريكية المفتوحة.
- مفتاح، ص & معارفي، ف. (2014). *الظوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية- دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري*. *مجلة العلوم الانسانية- جامعة بسكرة*. pp. 34-35 ,
- ناصر، س. (2017). ندوة دولية حول البنوك التشاركية بالمغرب الواقع والآفاق. *نحو إيجاد بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية*. سطات، المغرب.
- ناصر، س. (2019). نوفمبر 17-18. (الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية. *نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر*. 06 ,
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية. (2017). *المعايير الشرعية 1-58*, ساب الخدمات المصرفية الإسلامية. المنامة، البحرين.